

الاحتلال يعتقل العشرات في الضفة ووفد من حماس والجهد يبحث في القاهرة تفاهات هدنة غزة

إدانات وغضب عقب قرار إسرائيل تحويل قلعة القدس إلى «متحف داود»



أغلب البناء الحالي لقلعة القدس يعود للفترات الأيوبية والمملوكية والعثمانية

وكذلك دانت وزارة السياحة والآثار «تحويل القلعة لمتحف تهويدي»، وقال وكيل الوزارة محمد خلة إن هذا الإجراء «يعبر عن سياسة الاحتلال وطبيعته الهمجية، وهو قرار باطل أصلا وفعرا لا يفسر إلا بمحاولة الاحتلال لتزوير التاريخ وطمس معالم القدس وهويتها وأصالتها الإسلامية العربية».

وأضاف خلة أن القدس تعاقبت عليها جيوش من الغزاة عبر التاريخ، «لكنها بقيت ومسجدها في كل مرة تقود جموعهم للفشل، شاهدة على جذورها العربية والإسلامية»، وأن «هذه المحاولة جزء من سلسلة طويلة من المحاولات التي ستفشل مع الأيام».

وبدورها، استنكرت المقاومة الإسلامية (حماس) «بأشد العبارات» إقدام سلطات الاحتلال على تحويل قلعة القدس التاريخية إلى ما يسمى «متحف قلعة داود»، معتبرة ذلك إجراء باطلا، ليس له شرعية، وقالت إنه «يأتي في سياق سعي الاحتلال المحموم لتغيير معالم وهوية القدس التي ستبقى عربية إسلامية».

وأكدت حماس في تصريح صحفي، أن قلعة القدس ومسجدها جزء لا يتجزأ من الأوقاف والمعالم التاريخية الإسلامية لمدينة القدس، وشاهد على عروبتها وإسلاميتها.

وعلى منصات التواصل استنكر ناشطون هذا التعدي الصارخ على المقدسات العربية والإسلامية في القدس المحتلة، مطالبين بوقفه جادة وتحرك عاجل لمنع تزوير وسرقة التاريخ وتهويده.

وكتب الباحث والكاآب منصور سلامة «أقدمت سلطات الاحتلال الصهيوني على تحويل قلعة القدس التاريخية إلى ما يسمى «متحف قلعة داود» بالقرب من منطقة باب الخليل، في البلدة القديمة للقدس المحتلة، ويعتبر هذا إجراءً باطلاً، ليس له شرعية، وهو يأتي في سياق سعي الاحتلال المحموم لتغيير معالم وهوية القدس التي ستبقى عربية إسلامية».

وعلقت المغردة وفاء «الاحتلال الصهيوني يستكمل بناء برج قلعة لتهويد القدس الشريف وأسموه قلعة داود، بينما الأمة العربية نائمة وباطل المقاومة الشرفاء على استعداد لإعادة هبة القدس ومقدساته».

«تحويل حكومة اليمين الفاشية العنصرية قلعة القدس التاريخية إلى ما يسمى متحف «قلعة داود» التي تقع قرب منطقة باب الخليل في البلدة القديمة من القدس المحتلة».

ووصف فتوح في بيان صدر عنه، الأربعاء، هذه الخطوة بالإجراء الباطل والمخالف لجميع القرارات الدولية وليست له شرعية، مبينا أن قلعة القدس ومسجدها جزء لا يتجزأ من الأوقاف والمعالم التاريخية الإسلامية الحضارية لمدينة القدس، ومعلم من معالم عروبتها وإسلاميتها.

ودعا المجتمع الدولي ومنظمة اليونسكو إلى «اتخاذ ما يلزم من إجراءات لوقف حكومة اليمين العنصرية عن محاولاتها العبث وتزوير الحقائق التاريخية والقيام بدورها بحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية من انتهاكات في حضارة وثقافة ومعالم مدينة القدس الموثقة ضمن التراث العالمي في اليونسكو».

يأتي ذلك بينما دانت الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات افتتاح ما يسمى «متحف قلعة داود» في قلعة القدس في باب الخليل، وتغيير هويتها التاريخية والحضارية.

وقالت الهيئة في بيان لها الأربعاء، إن «تحويل قلعة القدس التي تقف شاهدة على التاريخ والحضارة العربية والإسلامية لمدينة القدس إلى متحف للرواية اليهودية المزورة، يشكل اعتداءً هجيبا على تاريخ المدينة المقدسة وحضارتها».

وأكدت أن قلعة القدس ومسجدها «شاهدان تاريخيان وحضاريان على عروبة المدينة المقدسة»، وأن «تحويلهما إلى متحف توراتي والباسهما ثوبا يهوديا لا يعطي الاحتلال ولا روايته المزورة أي أحقية سياسية أو شرعية تاريخية في مدينة القدس».

وقال البيان إن «القلعة ستبقى عصابة على التهويد، وستبقى على الدوام شاهدة على هجمة الاحتلال وعدوانه المستمر على تاريخ المدينة المقدسة».

ودعت الهيئة منظمة اليونسكو إلى «تحمل مسؤولياتها وعدم الوقوف موقف المتفرج إزاء ما تتعرض له مدينة القدس من عدوان على هويتها وتراثها التاريخي الحضاري الخاضع للحماية»، و«اتخاذ إجراءات فعالة لوقف هذه الاعتداءات وحماية التراث الحضاري والثقافي للمدينة المقدسة».



قوات الاحتلال اقتحمت مدينة نابلس أكثر من مرة في مايو الماضي

وذكر المكتب الإعلامي للجهد –في بيان مقتضب– أن وفدا يضم أعضاء المكتب السياسي وعدد من قيادات الحركة غادر قطاع غزة إلى القاهرة. وتحدثت مصادر إعلامية في الساعات الأخيرة عن تلقي رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية دعوة لزيارة القاهرة، دون أن تعلق الحركة رسميا على ذلك.

يُذكر أن مصر رعت في 13 مايو الماضي اتفاقا لوقف إطلاق النار بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، بعد غارات جوية إسرائيلية على القطاع استشهد فيها 33 فلسطينيا، بينهم 5 أطفال و3 سيدات ومسلان و 11 من قادة الجهاد الإسلامي، مقابل مصرع شخصين في إسرائيل بفعل صواريخ المقاومة المنطلقة من القطاع.

من جهة أخرى أدانت جهات فلسطينية قرار الاحتلال تحويل قلعة القدس التاريخية، التي تقع قرب منطقة باب الخليل في البلدة القديمة، إلى ما يسمى متحف «قلعة داود»، مؤكدة أن في ذلك اعتداء صارخا على تاريخ المدينة وتزييفا للوقائع التاريخية.

يأتي ذلك وسط مطالبات بضرورة وقف محاولات الاحتلال العبث بالمقدسات وتهويدها وتوفير الحماية.

وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية بإعادة افتتاح ما أسمته «متحف برج داود» في القدس للزوار بعد عملية ترميم واسعة استمرت 3 سنوات بتكلفة تجاوزت 50 مليون دولار، وفق ما نقلته صحيفة معاريف.

وأضافت أن المتحف يمتد على مساحة أكثر من 20 ألف متر مربع، ويضمن 10 صالات عرض تجمع بين العروض التفاعلية وخرائط الواقع المعزز بالإضافة لعروض الاكتشافات الأثرية القديمة، حيث يقع البرج بين البلدة القديمة والبلدة الجديدة، ويعود تاريخه إلى حوالي 3 آلاف عام في موقع فريد يروي قصة القدس.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية قول رئيس بلدية الاحتلال في القدس موشيه ليؤون عند إعادة افتتاح المتحف «نتشرف ببلدية القدس بأن تكون شريكا رائداً في صيانة وتجديد برج داود ومتحف القدس»، وأضاف أن «مدينة القدس لا تشبه أي مدينة أخرى ومتحف برج داود لا يشبه أي متحف في المدينة».

وأدان رئيس المجلس الوطني الفلسطيني روجي فتوح

«وكالات» : اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي 33 فلسطينيا فجر أمس الخميس للتحقيق معهم في تهمة مقاومته. في الأثناء، غادر أمس وفدان من حركتي المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامي قطاع غزة إلى القاهرة: لبحث تطورات الأوضاع الفلسطينية ولا سيما تفاهات الهدنة مع إسرائيل.

فعلى الجانب الميداني، أفاد نادي الأسير الفلسطيني بأن قوات الاحتلال شنت حملة اعتقالات واسعة طالت 23 مواطنا من بلدة تقوع جنوب شرق بيت لحم، بينما توزعت باقي الاعتقالات على بيت أمر شمال الخليل، والمغير شرق رام الله، وبلدة قباطية جنوبي جنين، وطولكرم، ونابلس شمال الضفة.

وأضاف نادي الأسير أن قوات الاحتلال داهمت منازل المواطنين وعبثت في محتوياتها ودمرتها، وتخلل ذلك مواجهات مع عدد من الفلسطينيين.

وسُمع تبادل لإطلاق النار في طولكرم خلال مدامهة للقوات الإسرائيلية، من دون أن يبلغ عن وقوع إصابات وفق مصادر محلية.

من جهته، قال جيش الاحتلال إن قواته صادرت أسلحة وذخائر خلال حملة الاعتقالات، بالإضافة لتعرض قواتها لإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة أثناء انسحابها من مخيم طولكرم، وقد قامت بإطلاق النار على الشبان لتفريقهم، في حين اقتادت المعتقلين لمراكز التوقيف للتحقيق معهم بتهمة مقاومة الاحتلال.

وعلى صعيد متصل، أعلنت مصادر فلسطينية إصابة شاب فلسطيني برصاص الاحتلال الإسرائيلي عند حاجز مخيم شعفاط العسكري شمال شرق القدس، دون ورود معلومات عن حالته.

على الصعيد السياسي، غادر وفدان من حركتي حماس والجهاد الإسلامي قطاع غزة أمس إلى القاهرة للقاء مسؤولين مصريين، بحسب ما أفادت به مصادر فلسطينية.

وذكرت المصادر أن وفدي حماس والجهاد غادرا قطاع غزة عبر معبر رفح البري في طريقهما إلى مصر لبحث تطورات الأوضاع الفلسطينية، ولا سيما تفاهات وقف إطلاق النار مع إسرائيل في القطاع.

القضاء العسكري بلبنان يتهم عناصر

من «حزب الله» بقتل جندي أمني



آلية اليونيفيل التي تعرضت لإطلاق نار في جنوب لبنان

الأشخاص المذكورين بـ«القتل عمدا». وأحال الجميع على المحكمة العسكرية لمحاكمتهم. كما سلم صوان نسخة عن القرار الاتهامي إلى قوة اليونيفيل. وأظهرت تسجيلات بالصوت والصورة لكاميرات مراقبة ضبطت في محيط موقع الاعتداء، وفق القرار الاتهامي، «بشكل واضح محاصرة الدورية المعتدى عليها من

أربعة فارين من وجه العدالة تطبيق على الفقرة الخامسة من المادة 549 من قانون العقوبات اللبناني والتي تنص على أنه «إذا ارتكب جرم على موظف الوظيفة أو في معمرته رسمي أثناء ممارسته مهامه أو بسببها يعاقب بالإعدام».

وخلص القرار، الذي اطلعت عليه «فرانس برس» ويقع في ثلاثين صفحة، إلى اتهام

«وكالات» : اتهم القضاء العسكري اللبناني خمسة عناصر من حزب الله، أحدهم موقوف، بجرم القتل عمدا في الاعتداء على دورية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان «اليونيفيل»، والذي أسفر عن مقتل جندي إيرلندي، وفق ما أفاد مصدر قضائي وكالة «فرانس برس» أمس الخميس.

وقتل الجندي الإيرلندي شون روني (23 عاما) وأصيب ثلاثة آخرون من زملائه بجروح في 14 ديسمبر خلال حادثة تخللها إطلاق رصاص على سيارتهم المدرعة أثناء مرورها في منطقة العاقبية في جنوب البلاد. وبعد أقل من أسبوعين، سلم حزب الله الجيش مطلق النار الأساسي.

واتهم القرار الاتهامي السذي أصدره قاضي التحقيق العسكري الأول فادي صوان عناصر ينتمون إلى حزب الله بـ«تأليف جماعة من الأشرا، وتنفيذ مشروع جرمي واحد». وأكد أن أفعال كل من الموقوف محمد عنياد

مقتل الجندي الإيرلندي برصاص اخترقت رأسه من الخلف إلى تعزية قوة اليونيفيل. ودعا على لسان مسؤول فيه إلى عدم إقحامه في الحادثة «غير المقصودة». ثم عمد إلى تسليم مطلق النار الأساسي في إطار تعاونه مع التحقيق الذي أجرته مديرية المخابرات في الجيش.

ولم تحدّد قوة اليونيفيل تفاصيل الحادثة التي وقعت خارج نطاق عملياتها، فيما أورد الجيش الإيرلندي أن سيارتين مدرعتين فيهما ثمانية أفراد، تعرضتا «لنيران من أسلحة خفيفة» أثناء توجههما إلى بيروت.

وتقع بين الحين والآخر مناوشات بين دوريات تابعة لليونيفيل ومناصري حزب الله في منطقة عمليات اليونيفيل قرب الحدود في جنوب البلاد، لكنها نادرا ما تتفاقم وسرعان ما تحتويها السلطات اللبنانية. وقوة اليونيفيل موجودة في لبنان منذ العام 1978، وتضم نحو عشرة آلاف جندي وتنتشر في جنوب لبنان للفصل بين لبنان وإسرائيل.

تونس : سعيد يجدد رفضه إملاءات الخارج

وتحقيقات جديدة بتهمة التآمر على أمن الدولة



الرئيس التونسي قيس بن سعيد

مخاوف حقيقين من موجة اعتقالات جديدة. وقالت الحامية الشواشي إن قائمة المشتبه فيهم في القضية تشمل أيضا محمد ريان الحمزاوي الرئيس السابق لبلدية الزهراء بالعاصمة تونس، وعسكريا متقاعدا، والصحفية شهرزاد عكاشة.

وكان الغنوشي (81 عاما) من بين أبرز الشخصيات السياسية، إذ لعب حزبه (النهضة) دورا في الحكومات المتعاقبة خلال الفترة الديمقراطية بعد ثورة 2011. وحكم عليه هذا الشهر بالسجن لمدة عام بتهمة التحريض على رجال الشرطة، كما يتابع الغنوشي –وهو من أبرز معارضي سعيد– في قرابة 6 قضايا، وكانت الشرطة قد قبضت عليه من بيته الشهر الماضي بشبهة التآمر ضد أمن الدولة.

وكان الشاهد رئيسا للوزراء من عام 2016 إلى 2020، وهو أحد المرشحين الرئاسية لعام 2019. أما عكاشة فكان ينظر إليها على أنها أقرب المقربين لسعيد إلى أن تركت منصب مديرة مكتبة العام الماضي، وانتقلت إلى فرنسا قبل ظهور تسجيلات صوتية مسربة تنتقد فيها الرئيس بشدة.

«وكالات» : شدّد الرئيس التونسي قيس سعيد على ضرورة إيجاد حلول لوضع خالصة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد، في حين قنح قاض تحقيقات ضد شخصيات بارزة بتهمة التآمر على أمن الدولة.

وحدد سعيد، وفق تعبيره، الجاعمين في العلوم الاقتصادية، رفض بلاده لأي إملاء من الخارج، وفق تعبيره. كما أكد رفضه التفریط في مؤسسات القطاع العام سواء قطاعات التعليم أو الصحة أو النقل، لأنها من حقوق الإنسان وليست من حقوق المواطن فحسب، على حد وصفه. من ناحية أخرى، نقلت رويترز عن الحامية نادية الشواشي أن قاضيا فتح تحقيقات جديدة تشمل شخصيات سياسية بارزة بينها رئيس الوزراء السابق يوسف الشاهد والمديرة السابقة لمكتب الرئيس سعيد، وزعيم حركة النهضة رئيس البرلمان المنحل راشد الغنوشي، بشبهة التآمر على أمن الدولة.

وتأتي القضية بعد موجة اعتقالات طالت شخصيات معارضة خلال الأشهر القليلة الماضية هاجمها منتقدو سعيد باعتبارها حملة سياسية تهدف لإسكات المعارضة، وقد أثارت